AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل آثار خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات على النمو في بيئة الاقتصاد العراقي

Analysis of the privatization of the communications technology sector on growth in the Iraqi economy

آية ريسان رحيم جابر[1] **أ.د. صالح مهدي البرهان[2]**

AYAALMUSAWI93@GMAIL.COM. ssahi@uowasit.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

تعد خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات من الإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها العديد من البلدان في السنوات الأخيرة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية من اجل النمو المستدام. وتعتمد فكرة الخصخصة على نقل ملكية أو إدارة المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، ما يساهم في تقليص الأعباء المالية على الدولة وتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال إدارة أفضل للموارد الاقتصادية. يفترض البحث أن مساهمة خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي تكون عبر زيادة الاستثمار، ورفع جودة الخدمات، مع وجود بيئة تنظيمية تدعم التنافسية وتقلل من مخاطر الاحتكار. ويستهدف البحث تحليل خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في بيئة الاقتصاد الرقمي العراقي عبر زيادة الاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي.

وقد ترجم البحث استنتاجات رئيسة سيما تأكيد تحليلات البحث التطبيقية على أن كفاءة أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بمرونة البيئة الاستثمارية المحفزة لمعدلات النمو الاقتصادي. في حين أكد البحث توصيات أبرزها ضرورة تحرير أسواق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ضغوط الاحتكار واحتكار القلة والتشجيع على مزايا سوق المنافسة كونها تنطوي على تأثير فعال في انخفاض سلة أسعار التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية بغية تنمية مؤشرات الاقتصاد الرقمي في بيئة الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخصخصة، النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة : تكنولوجيا الاتصالات، المعرفة التكنولوجية ،عملية الهدم الخلاق، نظرية النمو الحديثة.

Abstract

Privatization of the communications technology sector is one of the economic measures that many countries have followed in recent years to enhance economic to reducing the financial burdens on the state and improving operational efficiency for sustainable growth. The idea of privatization is based on transferring ownership or which contributes efficiency ،management of government institutions to the private sector through better management of economic resources. The research assumes that the contribution of privatization of the communications technology sector to enhancing and the ، raising the quality of services،economic growth is through increasing investment existence of a regulatory environment that supports competitiveness and reduces the risks of monopoly. The research aims to analyze the privatization of the communications technology sector in the Iraqi digital economy environment by increasing investments and stimulating especially the confirmation of ،.The research translated key conclusions economic growth applied research analyses that the efficiency of the performance of the information and communications technology sector is linked to the flexibility of the investment environment ،that stimulates economic growth rates. While the research emphasized recommendations most notably the need to liberate the information and communications technology sector markets from the pressures of monopoly and oligopoly and encourage the advantages of the competition market as it has an effective impact on reducing the basket of information and communications technology prices in order to develop digital economy indicators in the Iraqi economic environment.

Keywords:

creative destruction process ، technological knowledge،Communication technology .endogenous growth theory.

المقدمة

يمكن أن يؤدي انتقال ملكية شركات تكنولوجيا الاتصالات إلى القطاع الخاص إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لهذه الشركات من خلال تطبيق أساليب حديثة في الإدارة والابتكار. مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمشتركين، فضلا عن تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة الإنتاجية. عادةً ما يعزز هذا التحسن كفاءة الأداء التنافسي، مما ينعكس إيجابيا على بيئة الاقتصاد كلي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل جديدة. أما فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة، فقد تساهم خصخصة قطاع الاتصالات في تحسين بيئة الأعمال، مما يعزز فرص الاستثمار مع توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية وأسعار منخفضة، يصبح معها من الأسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه

الخدمات لتحقيق النمو المستدام مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تحسين خدمات تكنولوجيا الاتصالات إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الاسواق الدولية، مما يساعد الشركات المحلية على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة. لكن بالوقت نفسه لا يمكن إغفال بعض التحديات التي قد ترافق خصخصة هذا القطاع، إذ قد يؤدي غياب الرقابة الحكومية إلى احتكار القطاع الخاص للسوق، مما يرفع الأسعار ويؤثر على جودة الخدمات. كما أن الخصخصة قد تؤثر سلبًا على العاملين في القطاع، سواء من خلال تخفيض أعدادهم أو تقييد حقوقهم الوظيفية. لذلك، يتطلب تحليل الآثار الاقتصادية لخصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات عبر دراسة تكنو- اقتصادية متأنية لضمان التوازن بين تعزيز الكفاءة الاقتصادية وحماية المصالح الاجتماعية وضمان المنافسة العادلة.

اهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أن تأثير خصخصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي وكفاءة التشغيل داخل الشركات، وقدرتها على جذب الاستثمارات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين. في حين أن الخصخصة قد تسهم في تحسين الكفاءة الانتاجية وتخفيض التكاليف.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في صعوبة تحديد أثر وقياس خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات على كفاءة أداء بيئة اقتصاد الكلي، فضلاً عن تحديات الاحتكار السوق ومن ثم ارتفاع أسعار خدمات التواصل الرقمي .

فرضية البحث: تسهم خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي عبر زيادة الاستثمار، ورفع جودة الخدمات، مع وجود بيئة تنظيمية تدعم التنافسية وتقلل من مخاطر الاحتكار.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في بيئة الاقتصاد العراقي عبر زيادة الاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي. كما يسعى البحث لاستكشاف الآثار الاقتصادية المحتملة، سيما تحسين جودة الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن الحد من الاحتكار.

الفجوة البحثية: دراسة تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي فضلا عن الأبعاد الاقتصادية لخصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في بيئة الاقتصاد الرقمي العراقي.

منهجية البحث: يعتمد البحث المنهج المركب Meso-approach الذي يجعل تحليلات البحث تنساب على التوالي من الاستدلال النظري Deduction المعني باستخراج نتائج أولية من مقدمات معروفة لتحليل الجوانب النظرية إلى الاستقراء التجريبي Induction الذي يبحث الجزيئات بغية التوصل إلى نتائج كلية من تفسير البيانات الإحصائية عبر اعتماد الأسلوب التحليلي.

المبحث الأول / مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها الاقتصادية

اولاً: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى عملية الحصول على المعلومات ونقلها، إذ تساهم هذه التكنولوجيا في مواكبة التقدم والتطور في جميع المجالات، مما يوفر الوقت والمال والجهد، سواء في الحصول على معلومات جديدة او نقل او حفظ هذه المعلومات.

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها المعرفة الفنية والعلمية والتطبيقية التي تساعد في توفير الوسائل والمعدات ذات الكفاءة العالية، مما يساهم في تحسين الأداء وتحقيق المنظمة لأهدافها الكمية والنوعية بكفاءة عالية. وقد عرفت منظمة اليونسكو تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة المعارف العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تداول ومعالجة المعلومات والتطبيقات. **(الشوابكة،2010،ص165-168)**.فضلاً عما سبق، فأن تكنولوجيا المعلومات تعبر عن:

(1) الأجهزة والمعدات والوسائل والأدوات التي تستخدم في توصيل أو نقل الرسائل التي تحتوي على معلومات او أخبار من مكان إلى آخر، بغض النظر عما إذا كانت المعلومات المنقولة شفوية أو مكتوبة.**(الجاسم،2005،ص88)**

(2) تعد من ركائز التوجيه لأنها تشمل تدفق المعلومات والتعليمات والأوامر والقرارات بين الأفراد أو المجموعات لغرض التواصل أو التأثير أو تحقيق تغيير معين لهدف محدد مسبقاً.**(العلاق،2014،ص،7)**

وعلى صعيد متصل أن العوامل التي أدت إلى باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكدتها العديد من الدراسات عبر العوامل الآتية**(نوح، 2013،ص17) :**

(أ) **العولمة الاقتصادية:** أدت العولمة إلى تجاوز الحواجز التقليدية في الأسواق المالية.

(ب) **تطورات بيئة الاعمال:** أدت التطورات الكبيرة إلى تغييرات هامة في الأنشطة الاقتصادية وأساليب ممارسة الأعمال.

(ت) **التغيرات التكنولوجية:** أدت التغيرات التكنولوجية والانخفاض الكبير في تكاليف النقل والاتصالات إلى جعل هذه الخدمات أكثر اقتصادية.

(ث) **المنافسة المتزايدة:** دفعت المنافسات المتزايدة الوحدات الاقتصادية لاكتشاف طرائق جديدة لزيادة كفاءتها، مثل باستعمال أسواق مالية جديدة وتغيير مواقع عملها، مما ساهم في تعميم الأنماط السلوكية على المجتمع بأكمله.

(ج) **تنشيط الإنتاج:** ساعدت تكنولوجيا المعلومات في زيادة مستويات الإنتاج وتخفيض التكاليف.

كما أن الثورة المعلوماتية تعد من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي العالمي نظراً لتباين الثقافات السائدة في المجتمع، عبر المكونات الآتية **(الكساسبة،2011،ص69)**:

(أ) **قواعد البيانات:** هي مجموعة منظمة من البيانات أو المعلومات التي ترتبط ببعضها البعض بشكل محدد، لتلبية احتياجات المستخدمين المحددة.

(ب) **الشبكات والاتصالات:** تعد الشبكات والاتصالات ضرورية ومترابطة بشكل لا يمكن فصله، إذ يصعب بناء شبكة دون توفير بيئة اتصالات مناسبة لها. الاتصال هو عملية تفاعلية مشتركة، بينما الشبكة هي مجموعة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض عبر خطوط الاتصال، لتبادل الموارد والمعلومات بين المستخدمين.

(ت) **الأجهزة والبرامج:** الأجهزة (HARDWARE) تشمل كل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات واستقبالها من قبل المستفيد. أما البرامج (SOFTWARE) فهي المسؤولة عن إدارة وتشغيل هذه الأجهزة بالإضافة إلى العديد من تطبيقات الكمبيوتر الأخرى.

(ث) **الموظفون:** يختلف الخبراء والباحثون حول أهمية إدارة الموارد البشرية في تكنولوجيا المعلومات، مثل المصممين والمبرمجين والمشغلين والمستخدمين؛ إذ يعتمد نجاح أو فشل المؤسسة التكنولوجية بشكل كبير على مهارة الأفراد العاملين في هذا المجال.

ثانياً: مفهوم خصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات

تعني الخصخصة عملية تحويل الشركات والمشاريع العامة إلى القطاع الخاص عن طريق البيع الكلي أو الجزئي، أو عن طريق إيجارها، بهدف تحرير الاقتصاد الوطني وترشيد باستعمال وسائل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. يهدف ذلك إلى تعزيز مستوى الكفاءة الاقتصادية في باستعمال وتوزيع الموارد لتحقيق معدلات أعلى من النمو والوصول إلى مستوى التنمية الاقتصادية المرغوبة**(خواجيكه،1990،ص530).**

تجدر الإشارة إلى أن الخصخصة تؤدي دوراً مهماً في تنشيط رؤوس الأموال في البورصات؛ إذ يشكل نصيب أسهم شركات تكنولوجيا الاتصالات في العديد من بلدان العالم أكثر من نصف حجم رؤوس الأموال المستثمرة. كما أن الخصخصة تُعد وسيلة فعالة لإنشاء مؤسسات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال تبادل الأسهم والدمج، مما يساعد في مواجهة تحديات العولمة وفتح الأسواق الاقتصادية الناجحة.**(الإسكوا،2003،ص15)** ومع ذلك، قد تؤدي الخصخصة إلى احتكار القطاع الخاص لأغلب مرافق ومؤسسات الخدمات العامة التي تتسم بالاحتكار الطبيعي وضخامة رؤوس الأموال المستثمرة فيها، مما قد يضر بمصالح المشتركين، خصوصاً الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل،**(محمد،2008،ص95)**؛ إذ قد تسعى هذه الشركات لرفع أسعار الخدمات لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح. لذلك، من الضروري دراسة تأثير الخصخصة على هذه الفئات لتفادي الاقصاء والتهميش الاجتماعي، كما حدث في تجربة البرازيل عند خصخصة قطاع الكهرباء، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 65%، وهي أعلى من معدل التضخم، إضافة إلى حدوث قطع عشوائي للكهرباء. **(المهداوي،2007،ص10)** إن الدور الذي يقوم به القطاع التكنولوجي الخاص يؤدي دورًا هامًا في ملكية وتشغيل وإدارة المشاريع الإنتاجية في المجتمع بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا تشمل خصخصة شركات تكنولوجيا الاتصالات عدة عناصر أهمها**(Rahouma،2007،P3-4)** :

1- **العنصر الأول** والأهم هو تغيير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة لتتوافق مع مبادئ القطاع الخاص، والتي تعتمد على الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء وباستعمال الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبني نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد. يمكن تحقيق هذا المفهوم للخصخصة على المستوى المحلي من خلال إسناد إدارة المشروعات العامة إلى وحدات القطاع الخاص وفقاً لعقود إدارة، مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة.
2- **العنصر الثاني** هو أن الخصخصة لا تقتصر فقط على نقل ما تملكه الدولة إلى القطاع الخاص، بل تشمل أيضًا تعزيز دور القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية. ويتم ذلك من خلال تقديم الحوافز التي تمكنه من الاستحواذ على النصيب الأكبر من الاستثمار والعمالة والإنتاج على المستوى المحلي.
3- **العنصر الثالث** يتعلق بنقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك بأساليب متعددة، مثل بيع شركات تكنولوجيا الاتصالات العامة لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين.

اما بالنسبة لأساليب الخصخصة، فتختلف الحكومات في اختيار الأساليب المناسبة بناءً على الظروف الخاصة بكل دولة وبكل مؤسسة، مع الأخّذ في الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بعملية الخصخصة. ويمكن تأكيد أهم الأساليب الرئيسة لتطبيق الخصخصة، كما موضح في الجدول (1)

الجدول(1) اساليب خصخصة شركات القطاع التكنولوجي

أساليب الخصخصة	الوصف
البيع المباشر	يتم بيع الشركة العامة بالكامل أو جزء منها لمستثمرين محددين. هذا الأسلوب يمكن أن يكون سريعاً ولكنه يتطلب تقييم دقيق لقيمة المؤسسة وتحديد المستثمر المناسب.
الاكتتاب العام	يتم طرح أسهم الشركة العامة في أسواق الأوراق المالية المحلية أو الدولية، مما يتيح للجمهور فرصة شراء الأسهم والمشاركة في ملكية المؤسسة. هذا الأسلوب يعزز ال شفافية والمشاركة العامة.
الشراكة بين القطاع العام والخاص	يتم من خلالها التعاقد مع القطاع لإدارة أو تشغيل أو تمويل جزء من أنشطة الشركة العامة، مما يسمح بنقل الخبرات والكفاءات دون التخلي الكامل عن ملكية الدولة.
التأجير أو الامتياز	تمنح الدولة حق إدارة وتشغيل الشركة العامة لفترة زمنية محددة مقابل رسوم أو جزء من الأرباح. هذا الأسلوب يساعد في تحسين كفاءة دون تغيير الملكية.
التفكيك والبيع الجزئي	يتم تقسيم الشركة إلى وحدات أصغر يمكن بيعها أو خصخصتها بشكل مستقل، مما يسهل مستثمرين متخصصين.
المشاركة الاستراتيجية	يتم بيع حصة من الشركة العامة لمستثمر استراتيجي يمكن ان يكون له دور في إدارة وتحسين اداء المؤسسة، مما يعزز الكفاءة والنمو.

المصدر: صندوق النقد الدولي، وإنجازات الخصخصة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002،ص16

المبحث الثاني / المنظور الاقتصادي للمعارف التكنولوجية

اولا: التفسير الكلاسيكي للمعرفة التكنولوجية

أكد " آدم سميث " على أهمية تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وتقدم التكنولوجيا. ومع ذلك، لم يفصل بين التغيير التكنولوجي وعلاقته بوفورات الحجم الاقتصادي، على الرغم من تأكيده على دور الاختراعات في زيادة الكفاءة وتقسيم العمل. كما لم يميّز بين الاختراع والابتكار، ولم يشرح كيف يرتبط تطور المعرفة التكنولوجية بعمليات التشغيل عند تحليل التغيير التكنولوجي الذي يوفر العمل. وأشار أيضًا الى أن التغيير التكنولوجي يندرج ضمن هيكل رأس المال، بينما يلعب التخصص وتقسيم العمل دورًا في تجزئة الأنشطة الإنتاجية الذي يعد اكثر وضوحا في القطاع الزراعي منهُ في القطاع الصناعي لتركيزهم على القطاع الزراعي بنحو اكبر في ذلك الزمن(**البرهان،2009،ص46-47**).

كما أكد " ديفيد ريكاردو،" يمكن للمعرفة التكنولوجية أن تنقذ الاقتصاد من وقت لآخر، على الرغم من استبعاده لتأثير العنصر التكنولوجي في النمو الاقتصادي. وفقا لنموذج النمو الريكاردي، تودي زيادة الأراضي الخصبة إلى زيادة الأرباح، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأجور ومعدلات النمو السكاني، ومن ثم زيادة الطلب على الغذاء. وهذا يتطلب

زراعة الأراضي الأقل الخصوبة، مما يؤدي الى ارتفاع الأجور والإيجارات وتطبيق قانون الغلة المتناقصة، ومن ثمَّ انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج وتراجع مستويات الأجور. نتيجة لذلك، يتباطأ تراكم رأس المال ويصل الاقتصاد إلى مرحلة الركود، مما يجعل التأثير التكنولوجي غير قادر على تحسين فعالية قانون تناقص الغلة. ومع ذلك، أكد " ريكاردو " على وجود سبب للتفاؤل، حيث يمكن للمنتجين تجنب الانخفاض في الأرباح من خلال التحسينات التكنولوجية التي تستهدف وسائل الإنتاج المرتبطة بالاحتياجات الأساسية. بالإضافة الى ذلك، تساهم الابتكارات التكنولوجية في مجالات الإنتاج التي تقلل من حجم القوى العاملة عبر تخفيض الاعتماد على عنصر العمل قبل أن يصبح ذلك ضروريًا، مما يقلل من تكلفة عنصر العمل.

في حين ركز " توماس مالتوس " على نظريته في التوازن المنخفض للمستوى الاقتصادي، لم يتوقع احتمالية زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة للتغيرات التكنولوجية، وخاصة التغيرات الميكانيكية والكيميائية والبيولوجية. ولهذا، اتبع تحليله ما يسمى بنظرية " التوازن المنخفض"، التي تعكس التوازن المنخفض بين التأثير الاقتصادي للتقدم التكنولوجي ومعدلات النمو السكاني. يفترض إنموذج النمو الاقتصادي المالتوسي، أن التقدم التكنولوجي يحدث ويستمر بمعدلات منخفضة في بيئة اقتصادية تعيش على حد الكفاف. بمرور الوقت، يزداد العرض الغذائي ومستويات الدخل تدريجيًا. ومع زيادة الدخل الفردي، تزداد معدلات النمو السكاني، مما يؤدي إلى وصول العوائد المتناقصة لتتساوى تمامًا مع التقدم التكنولوجي. وهذا يؤدي في النهاية إلى توقف ارتفاع الدخل الفردي وتوقف النمو الاقتصادي، وهذا ما يسمى بنظرية التوازن المنخفض. ومع ذلك، يمكن تجنب هذا الوضع المحفوف بالمخاطر من خلال معدل النمو السكاني، الذي يمثل الفرق بين معدلات الولادة البيولوجية القصوى ومعدل انخفاض الوفيات. وفي حالة تقدم التكنولوجيا بسرعة كافية لتوازن المعدل الأقصى للنمو السكاني، فإن الدخل الفردي سيستمر في الارتفاع وسيتجدد النمو الاقتصادي **(هاجن، 1988،ص 432-433)**.

ثانياً: المنطق الكلاسيكي الحديث للمعرفة التكنولوجية

لقد أشار "مارشال" إلى أن التحولات التكنولوجية والاختراعات التي تحدث في وسائل الإنتاج والتنظيم العام للعمال تتضمن فوائد اقتصادية. وعندما يقوم المنظم بتطوير فكرة إنتاجية جديدة، فإن الآخرين سيتبنونها ويعملون على تحسينها بمقترحاتهم الخاصة، مما يؤدي إلى توليد أفكار جديدة تعزز اقتصادات مدخلات الإنتاج.**(ولعلو،1974،ص127-128)**وفقاً لما ذكره "مارشال"، هناك مصدران مختلفان لزيادة العائد بالنسبة لحجم النشاط الاقتصادي **(James،1997،(50-p.49**:

1- **الوفورات الخارجية**: التي تنشأ عن العوامل الخارجة عبر الخصائص التكنو - اقتصادية للمنشأة الإنتاجية، ولا سيما ميل الصناعة إلى التمركز في منطقة محدودة بناءً على قدرات المجتمع المحلي.
2- **الوفورات الداخلية:** التي تعبر عن مزايا تقسيم العمل واتباع أساليب إنتاج تكنيكية حديثة، مما يؤدي إلى توفير سوق ثابت ومنظم للعمالة الماهرة.

وفيما يخص نموذج "سولو"، الذي يعد طفرة نوعية في تحليل النمو الاقتصادي ويمثل منحنى جديد استندت عليه معظم نظريات النمو اللاحقة، يمثل هذا النموذج امتداداً مباشراً لتحليل هارود - دومار. ومع ذلك، يتميز بإضافة عنصر إنتاجي (العمل) إلى معادلة النمو، والمستوى التكنولوجي الذي يعد متغيراً مستقلا يحدد القدرة على الإحلال بين عنصري العمل ورأس المال**(شاهين،2021ص16)**.

أما بالنسبة لدالة إنتاج solow، فتتثمل على النحو الاتي **(يونس،2016،ص36):**

$$y = A * e^{ut} * k^{a} * l^{1-a}$$

تمثل (Y)الناتج المحلي الإجمالي، أما (A) تشيرللمستوى التكنولوجي الثابت، في حين تمثل (l)عنصر العمل، أما (K)تمثل رأس المالالمادي والبشري وتشير (e^{ut}) الى ثبات معدل نمو المستوى التكنولوجي الخارجي عبر الزمن. فيحين تمثل (a) مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال. وعلى افترض β يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة الى العمل.

$$\beta + \alpha = 1$$
$$\alpha = 1 - \beta$$

أجرى "سولو" اختباراً على الفرضية التي تؤكد أن ارتفاع إنتاجية ساعة العمل يعود إلى الأثر التراكمي لرأس المال. ومع تزايد تراكم رأس المال، يزداد نصيب العامل من رأس المال عبر الزمن. وقد تأكد "سولو" من صحة هذه الفرضية بجمع البيانات الخاصة بالتغيرات السنوية في الناتج القومي الإجمالي لكل ساعة عمل في الاقتصاد الأمريكي خلال المدة من 1909 إلى 1949 من خلال تحليل نمو الإنتاجية لكل ساعة عمل، قام "سولو" بتجزئة مصادر النمو إلى قسمين: الأول يرتبط بزيادة تراكم رأس المال المخصص لكل ساعة عمل والثاني يشير إلى العوامل التي لا يمكن تفسيرها بزيادة رأس المال. لقد فوجئ العديد من الاقتصاديين بالنتائج التي توصل إليها "سولو"، عندما وجد أن 12.5% فقط من تغير الإنتاجية يمكن إرجاعه إلى رأس المال المستثمر على المدى الطويل، بينما يعود الجزء الباقي من نمو الإنتاجية (87.5%) إلى ما وصفه "سولو" بـ "العنصر المتبقي" أو التحول التكنولوجي الذي يمثل الجزء الباقي من النمو الذي لا يمكن تفسيره بزيادة باستعمال رأس المال. هذا العنصر المتبقي" يحتوي على عوامل نوعية عديدة، من بينها القدرات المعرفية سيما التعليم والمعارف التكنولوجية، وأنشطة البحث والتطوير(**البرهان ، 2009 ، ص 54**).

<u>ثالثا: منظور شومبيتر للمعرفة التكنولوجية</u>

لقد أكد Schumpeter على أهمية العوامل التكنولوجية والتنظيمية وضرورة توفر بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار الابتكاري. يتضمن نموذج Schumpeter ثلاثة عناصر هي: الابتكار التكنولوجي، التنظيم، والائتمان المصرفي، إذ يتم تمويل الاستثمار في الابتكار التكنولوجي عبر الأنشطة المصرفية وليس من خلال الادخار، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين وزيادة حصة الأرباح مقارنة بالأجور بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار التكنولوجي على المدى الطويل(**الليثي،1974،ص69**). وأوضح Schumpeter أن عملية النمو ممكنة في ظل الرأسمالية المتطورة إذا اعتمدت على الابتكارات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة ضمن النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. **(الوحيد ومجيد،2008،ص136)**.

لقد ركز Schumpeter على تأثير العوامل النوعية على النمو الاقتصادي من خلال مفهوم "عملية الهدم الخلاق" التي تعد المحرك الأساسي للتجديد والابتكار واستمرارية النمو والتنمية، وبالتالي استدامة النمو الاقتصادي في البيئات المتقدمة. هذا المفهوم يدفع المنتجين القدامى لتغيير منتجاتهم مع انخفاض الطلب عليها ويسعون لمجاراة الوضع الجديد بإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم لتجنب فقدان السوق لصالح المنتجات الجديدة ذات التكنولوجيا الحديثة أو الأسعار المنخفضة الناتجة عن استعمال التكنولوجيا. ينتهي الانتعاش بازدحام السوق بالسلع الجديدة،ويعد إتمام الاستثمارات الإضافية، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتقليل عدد المنظمين المنافسين نتيجة انخفاض معدلات الربح،

بينما تظل الأجور مرتفعة. يبدأ الاستثمار في التناقص لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية، ويشرع المنظمون في سداد القروض على مشروعاتهم مما يخلق آثاراً انكماشية، ويحدث التوازن الجديد عند مستويات دخل أعلى مقارنة بالوضع القديم. بذلك تنتهي الدورة التقليدية وتبدأ دورة تكنو - اقتصادية جديدة**(القريشي،2017، ص70)**.

ان عملية الهدم الخلاق يمكن أن تنتشر من خلال المحاكاة والتقليد في عموم قطاعات البيئة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قدمت **(Carlota Perez2004،p19)** إنموذج الهدم التكنولوجي الخلاق بأبعاده المؤسسية والتكنو - اقتصادية والاجتماعية والسياسية، موضحة أن هيمنة الانموذج التكنولوجي التقليدي تؤدي إلى إضعاف هيكل المنافسة، مما يدفع إلى البحث عن أنماط تكنولوجية حديثة من ناحية، وتنامي الضغوط السوسيو - اقتصادية التي تستهدف تفعيل عملية التغير التكنو - اقتصادي من ناحية أخرى. يعمل الاتجاهان على خلق إمكانات تكنولوجية جديدة ومعالجة مشكلة القصور الذاتي في المؤسسات السوسيو - سياسية التقليدية التي بدورها تحفز الضغوط السوسيو – اقتصادية، إذ تسهم عملية التفاعل بين البيئة التكنولوجية الجديدة والضغوط السوسيو - اقتصادية في نشر الوعي الاجتماعي بفكرة التقدم التكنو - اقتصادي، مما يحفز على تشكيل بيئة سوسيو - مؤسسية جديدة تدرك أهمية التحولات التكنولوجية في البيئة الاقتصادية. هذا الأمر يدعم عملية انطلاق جديدة في النمو الاقتصادي من خلال النشر الأفقي للقدرات التكنولوجية في مختلف قطاعات البيئة الاقتصادية بهدف تسريع معدل التحول التكنولوجي.**Onyeiwu،2005،(p.1-26)**

المخطط(1) عملية الهدم التكنولوجي الخلاق خلال الموجات التكنولوجية المتعاقبة

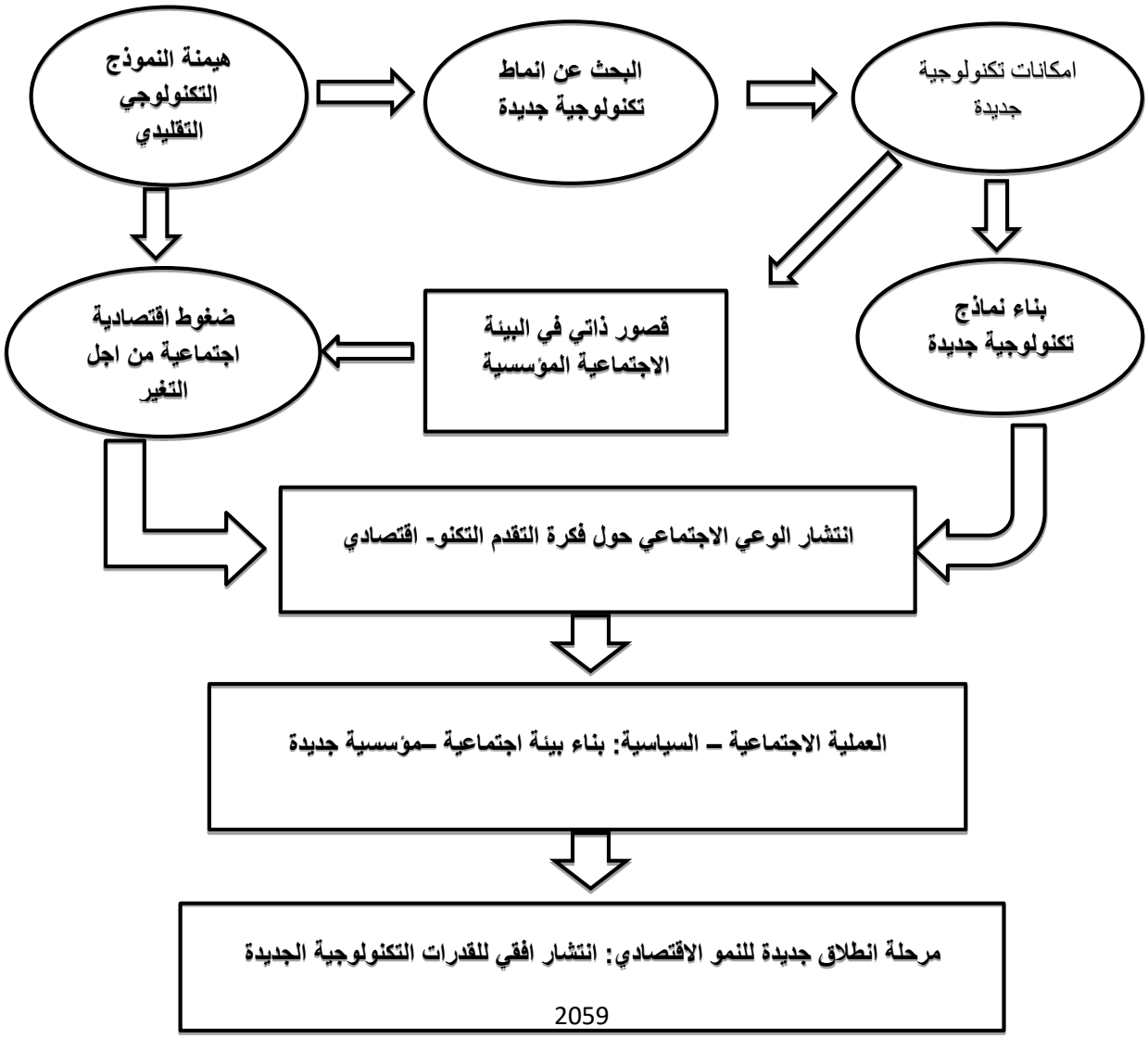

المصدر: المخطط من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

Carlota Perez، Technological Revolution، Paradigm Shifts and Socio-Institutional Change in، Reinert Erik (Ed)،Globalization Economic Development and Inequality: An alternative Perspective، Edward Elgar، Cheltenham، U.K، Northampton، MA، USA،2004، P.19.

رابعا: نظرية النمو الداخلي للمعرفة التكنولوجية

بدأت المرحلة الأولى من النظرية بدراسات بول رومر في عامي 1986 و1990، عندما اكتشف أن النمو الاقتصادي ثابت في غياب زيادة في الإنتاج الخارجي. تأثر رومر في عمله بملاحظتين هامتين: الأولى، أن معدلات النمو في الدول المتقدمة لا تظهر أي مؤشر على التباطؤ. والثانية، أن النمو المطرد مستحيل إذا لم يكن هناك أي تناقص عائد على تراكم رأس المال. بمعنى آخر، إذا انخفض الاستثمار الجديد إلى عائد حقيقي على رأس المال، فإن النمو المستمر يصبح مستحيلاً. مما دفع رومر إلى اقتراح نموذج لعوائد رأس المال غير المتناقصة، معتمدًا على المدخرات الخارجية المصاحبة لتراكم رأس المال **(القريشي،2010، ص112-113).** ترافق هذه المدخرات الخارجية الاستثمارات في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة. هذه الخطوة تعد الأهم بالنسبة للدول النامية لتحقيق النمو السريع، إذ تحاول هذه الدول التركيز على الاستثمار في رأس المال الملموس دون تجديده من خلال الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) أو البحث والتطوير **(تودار،2009، ص156-157).**وفي سياق ذلك، يمكن تحديد مجموعة من خصائص انموذج Romer على النحو التالي**(بن قانة،2012،ص139):**

1. يتمثل أحد الخصائص في الوفورات الخارجية التي تنشأ من المعرفة التكنولوجية والتي تتحقق من خلال الاستثمار في الشركات، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج الشركة المعنية وأيضًا الشركات الأخرى. وتتعلق الخاصية الثانية برأس المال نفسه وليس المعرفة التي تنشأ عنه.
2. يتميز النمو الأمثل والنمو المتوازن بتفصيلهما، وهذا هو الاختلاف بين نموذجي سولو ورومر.
3. يتأثر مسار النمو بشكل مستمر بسبب تأثير رأس المال (المعرفة)، ويكون لهذا التأثير تداعيات طويلة الأجل حتى في حالة استعادة التوازن المستقر.

وفي هذا السياق، يعتقد " روبرت إي. لوكاس " أن تراكم رأس المال البشري يعد محركًا للنمو الاقتصادي من خلال تطوير مستوى المهارات المؤثرة في إنتاجية الفرد، التي تعتمد على الوقت المستثمر في برامج التعليم والتدريب.**(Lucas،1988،P17-27)**

لقد أصبح الاستثمار مهمًا في عمل لوكاس وهو تراكم رأس المال البشري في إنموذجه. يشترك تراكم رأس المال البشري في بعض الخصائص مع إنموذج سولو، إذا قمنا بتبديل h بدلاً من A يؤدي رأس المال البشري نفس الدور الذي يؤديه التقدم التكنولوجي في إنموذج سولو. ومع ذلك، يقدم " لوكاس" تفسيرًا لنمو رأس المال البشري في إنموذجه بينما يعدَّهُ " سولو" ثابتًا. تفسير " لوكاس "هو أن زيادة وقت التعليم والتدريب من قبل الأفراد يساعد على زيادة رأس المال البشري kh وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. والعكس يحدث في حالة إهمال التدريب والتعليم. في هذا الانموذج، يعود سبب الاختلاف في درجة الرفاه والفقر بين البلدان إلى اختلاف المدة الزمنية المخصصة للتدريب والتعليم. هناك بلدان تتميز بمعدلات تنموية عالية بسبب الاهتمام الكبير والوقت المخصص للتدريب، في حين تتميز بلدان أخرى بمعدلات

تنموية ضعيفة بسبب عدم الاهتمام بالتدريب. ومن ثم، يكون للسياسات التي تزيد من وقت التدريب تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل **(عبد الكريم وسمير، ص16).**

المبحث الثالث

تحليل الاثار الاقتصادية لخصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في العراق

اولاً: الأبعاد الاقتصادية لخصخصة قطاع تكنولوجيا الاتصالات في العراق

1- حجم سوق الاتصالات في العراق

يقدَّر حجم سوق الاتصالات في العراق بنحو 350.87 مليون دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 430.35 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.22% خلال المدة المتوقعة (2024-2029)،**(moc.gov.iq).،(2023)**تتضمن تكنولوجيا الاتصالات، أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، التبادل الإلكتروني للمعلومات عبر مسافات شاسعة، بما في ذلك نقل الصوت والبيانات والفيديو. وهو مصطلح شامل يشمل مختلف التكنولوجيات والبنى التحتية للاتصالات. من المقرر أن يؤدي الإنفاق المتزايد على نشر البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس والطلب المتزايد على خدمات الاتصال عالية السرعة إلى دفع نمو سوق الاتصالات في العراق. وقد رسخت شركات الاتصالات الكبرى مثل نوكيا وهواوي وجودها في العراق. عبر القيام باستثمارات في البحث والتطوير التكنولوجي، تعمل هذه الشركات على دفع نمو السوق وإظهار التزام قوي بالابتكار التكنولوجي.(وزارة الاتصالات العراقية، (/https://moc.gov.iq

في تموز 2022، أبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP مذكرة تفاهم جديدة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي لتعزيز الخدمات الرقمية في العراق وتعزيز قدراته في مجال الحوكمة الإلكترونية، ويركز هذا الاتفاق على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجديد العمليات الحكومية، وتعزيز خدمات المواطنين، وتحفيز بيئة الاقتصاد الرقمي في العراق. وقد تبنى المنهج الحكومي العراقي التحول الرقمي، كما أكدت هيئة الاتصالات والإعلام في شباط 2024 على ذلك المنهج. وقد أيدت هيئة الاتصالات والإعلام ذلك وشجعت أيضًا شركات التكنولوجيا الأمريكية على توسيع عملياتها داخل العراق(**moc.gov.2023**).

يبلغ معدل انتشار قطاع تكنولوجيا الاتصالات حوالي 75-78%، وهو أقل من معدلات انتشار البلدان العربية الأخرى حيث يبلغ 100% (على سبيل المثال معدل انتشار الإنترنت 110% في المملكة العربية السعودية). ويشهد قطاع الاتصالات نمواً هائلاً بنسبة 11.6%، حيث ارتفع معدل الانتشار في أقل من 7 سنوات من 5% إلى 75%. وأكبر مشغل في السوق هو شركة العراق زين بحصة سوقية تبلغ 53%، تليها شركة آسيا سيل بحصة سوقية تبلغ 31% ثم شركة كورك تيليكوم بحصة سوقية تبلغ 15.7%. (moc.gov.iq،2020)

إن شركات تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة الثلاث الرئيسية هي شركة زين العراق الرائدة في السوق، والتي بلغ عدد مشتركيها في عام 2013 نحو 12.5 مليون مشترك، وشركة آسيا سيل التي يبلغ عدد مشتركيها 8.7 مليون مشترك، وشركة كورك تيليكوم، المشغل الرئيسي في إقليم كردستان، التي يبلغ عدد مشتركيها نحو 3 ملايين مشترك. إذ تتنافس

شركات الاتصالات حالياً على بناء شبكات وطنية وتقديم خدمات الجيلين الثالث والرابع (3G و4G).**(يوسف،عبود،2021،ص128) .**

(2) تحليل أداء شركات تكنولوجيا الاتصالات في العراق

إن شركات تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة الثلاث الكبرى هي شركة زين العراق وشركة آسيا سيل وشركة كورك تيليكوم، التي تسيطر معًا على أكثر من 90٪ من سوق الهاتف النقال والانترنت في العراق، وثمة نزاع مستمر بين المشغلون والحكومة والهيئة التنظيمية بشأن شروط تراخيص الشركات المعنية. في أعقاب النزاعات حول الضرائب وغيرها من القضايا، الى درجة قطع خدمات الشبكة مؤقتًا عن شركات الاتصالات المحلية والدولية في أواخر عام 2023.ومع ذلك، أعلنت الهيئة التنظيمية في تشرين الأول 2023 أنها ستمنح ترخيصًا وطنيًا لمدة ثلاث سنوات لـ 5G لشركة تشغيل جديدة سيتم إنشاؤها بواسطة شركة عامة تابعة لوزارة الاتصالات، ويمكن لصناديق الاستثمار المحلية الاكتتاب في شركة التشغيل الجديدة، بينما قد يتم حجز ما يصل إلى 10٪ من أسهم الشركة للمواطنين **.(2023،moc.gov.iq)**

(أ) شركة آسيا سيل لتكنولوجيا الاتصالات

شهدت شركة آسيا سيل لتكنولوجيا لاتصالات نموًا ملحوظًا في أدائها المالي خلال السنوات الخمس الماضية. فيما يلي جدول يلخص الإيرادات والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك وصافي الأرباح للسنوات المالية من 2013 إلى 2023:

الجدول (2) تحليل الأداء المالي لشركة آسيا سيل لتكنولوجيا لاتصالات (2013-2023)

السنة	الإيرادات (مليار دينار عراقي)	الارباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء (مليار دينار عراقي)	صافي الربح (مليار دينار عراقي)
2013	1،000	400	150
2014	1،100	450	180
2015	1،200	490	210
2016	1،250	500	220
2017	1،300	520	230
2018	1،350	570	240
2019	1،361	597	244

2020	1،450	668	334
2021	1،481	643	265
2022	1، 496	668	335
2023	1،659	728	352

المصدر: شركة آسيا سيل لتكنولوجيا الاتصالات: متاح على الموقع الإلكترونيالرسمي: https//www.asiacell.com/personal

تُظهر النتائج المالية لشركة آسيا سيل بين عامي 2013 و2018 تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي، مما يعكس نجاح الشركة في تعزيز موقعها في سوق الاتصالات العراقية. بدأت الإيرادات في عام 2013 عند 1000مليار دينار عراقي، وسجلت نمواً مستمراً حتى وصلت إلى 1350مليار دينار عراقي في عام 2018. هذا النمو البالغ 35%على مدى هذه السنوات يشير إلى زيادة مستمرة في قاعدة العملاء، فضلاً عن تحسين في جودة الخدمات المقدمة. الزيادة السنوية في الإيرادات، والتي كانت تتراوح بين 100إلى 150 مليار دينار، تُظهر قدرة الشركة على توسيع أنشطتها التجارية وزيادة حصتها في السوق.

بالنظر إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، نجد أن الشركة حققت أيضاً زيادة من 400 مليار دينار عراقي في عام 2013 إلى570 مليار دينار عراقي في 2018. يعكس هذا التحسن المستمر قدرة الشركة على تحسين كفاءة عملياتها التشغيلية، حيث ارتفعت نسبةالفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء إلى الإيرادات، مما يدل على أن الشركة كانت قادرة على تحقيق أرباح أكبر من أنشطتها الأساسية دون زيادة كبيرة في التكاليف (انظر الجدول2)

أما بالنسبة لصافي الربح، فقد شهد أيضاً زيادة ملحوظة من150 مليار دينار عراقي في 2013 إلى 240مليار دينار عراقي في 2018، هذه الزيادة تعكس نجاح آسيا سيل في تحسين هوامش الربح، حيث كانت الأرباح تتزايد سنوياً مع التحسين في الكفاءة التشغيلية. يعُد النمو في صافي الربح دليلاً على نجاح الشركة في إدارة تكاليفها بشكل فعال وتحقيق نتائج مالية إيجابية على الرغم من التحديات التي قد تواجهها في السوق.

كما شهدت إيرادات شركة آسيا سيل زيادة ثابتة على مدار السنوات من 2019 إلى 2023، فقد ارتفعت من 1.361 مليار دينار عراقي في 2019 إلى 1.659 مليار دينار في 2023، بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 5.1٪، ويعود هذا النمو إلى زيادة الطلب على خدمات الإنترنت والاتصالات في العراق، إذ زادت الحاجة إلى خدمات الإنترنت خصوصًا مع التوسع الرقمي في البلاد وتزايد باستعمال الهواتف الذكية، كما يُعزى جزء من هذا النمو إلى استثمارات الشركة في تحسين شبكة الاتصالات وتوسيعها، بما في ذلك خدمات الجيل الرابع (4G).

حققت شركة آسيا سيل أيضًا تحسنًا واضحًا في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك(EBITDA) ، إذ ارتفعت من 597 مليار دينار عراقي في عام 2019 إلى 728 مليار دينار في عام 2023، هذا التحسن يُعزى إلى الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، كما تمكنت الشركة من زيادة الربحية بفضل إدارة الموارد بشكل فعال، وخفض النفقات العامة، وتحسين العمليات التشغيلية.يُعد نمو EBITDA مؤشرًا إيجابيًا على كفاءة الشركة في

تحقيق أرباح من عملياتها الرئيسة دون تأثير العوامل الخارجية، إضافةً إلى ذلك، فإن النمو في EBITDA يدل على قدرة الشركة على تحقيق أداء مستدام على المدى البعيد، مما يعزز ثقة المستثمرين في الشركة(انظر الجدول2)

كما شهد صافي الربح أيضًا ارتفاعًا من 244 مليار دينار عراقي في 2019 إلى 352 مليار دينار في 2023، هذا الارتفاع يعكس قدرة الشركة على تحقيق عوائد متزايدة حتى بعد خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك، وتتماشى الزيادة في صافي الربح مع النمو المستدام في الإيرادات وتحسن الكفاءة التشغيلية، مما يشير إلى أن الشركة تواصل تحسين قدرتها على خلق قيمة مضافة للمساهمين (انظر الجدول2).

ورغم الأداء الإيجابي، تواجه شركة آسيا سيل تحديات في السوق العراقي، أحد أبرز هذه التحديات هو ارتفاع الضرائب الحكومية المفروضة على قطاع الاتصالات، التي يمكن أن تؤثر سلبًا على صافي الربح، كما تواجه الشركة تحديات أخرى تتعلق بالتكاليف المرتبطة بتوسيع الشبكة وتحديثها، إذ يتطلب الاستثمار في البنية التحتية استثمارات متنامية، خاصةً مع تنامي الطلب على البيانات والاتصالات السريعة.إلى جانب ذلك، تشهد شركة آسيا سيل منافسة قوية من شركات أخرى في السوق سيما شركة زين العراق وشركة كورك تليكوم، مما يجعل من الضروري أن تواصل الشركة تحسين خدماتها والمحافظة على ولاء العملاء عبر تقديم منتجات مبتكرة وخدمات عالية الجودة نسبياً.

لقد ارتفع عدد المشتركين بنسبة 3.5% ليصل إلى 17.7 مليون مشترك في نهاية سنة 2023 مقارنة مع 17.1 مليون مشترك في نهاية سنة 2022، وذلك بسبب إطلاق العديد من العروض الترويجية وظروف السوق المؤاتية. كذلك ارتفعت الإيرادات المتحققة عن النشاط الجاري لسنة 2023 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2022، لتصل إلى 1،659 مليار دينار، وذلك بسبب الزيادة في الإيرادات الناتجة عن باستعمال البيانات وزيادة الاستثمار بالشبكة وعوامل أخرى مثل وقف ضريبة المبيعات، كما ارتفع الربح قبل الفوائد والضرائب الاندثارات والاطفاءات لسنة 2023 بنسبة 13.2% مقارنة بسنة 2022، والسبب الرئيس يعود إلى ارتفاع الإيراداتت، ثم ارتفاع الفائض بعد الضريبة لسنة 2023 بنسبة 33% مقارنة بسنة 2022، ليصل إلى 352 مليار دينار، وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات. فقد استمرت آسيا سيل منذ تحويلها إلى شركة مساهمة بتوزيع أرباح سنوية على مساهميها، مما ساهم في تعزيز ثقتهم بالشركة (انظر الجدول 3)

الجدول (3) متغيرات الأداء المالي لسنة 2013-2023

السنة	عدد المشتركين (مليون مشترك)	نسبة نمو عدد المشتركين	نسبة نمو الإيرادات	الربح قبل الفوائد والضرائب الاندثارات والإطفاءات (مليار دينار)	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب الاندثارات والإطفاءات	الفائض للسنة بعد الضريبة (مليار دينار)	هامش الفائض للسنة بعد الضريبة
2013	8	-	-	243	-	146	-
2014	9.5	18.75%	10%	329	46%	213	20%
2015	10.1	6.32%	2%	382	40%	218	23%

17%	171	34%	363	-5%	4.95%	10.6	2016
19%	207	38%	414	5%	6.60%	11.3	2017
17%	195	36%	431	6%	10.62%	12.5	2018
23%	334	46%	677	9%	8.60%	15.9	2021
18%	265	43%	643	1%	6.90%	17.1	2022
21%	352	44%	728	11%	3.50%	17.7	2023

المصدر: الموقع الرسمي لشركة آسيا سيل للاتصالات https://www.asiacell.com/personal

وعلى صعيد متصل، يواجه قطاع الاتصالات في العراق، بما في ذلك شركة آسيا سيل، تحديات اقتصادية وتنظيمية كبيرة بسبب الضرائب المرتفعة والتكاليف المتعلقة بالتراخيص الحكومية. تؤثر هذه العوامل سلباً على الأداء المالي للشركات، وتحد من قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة، بالإضافة إلى ذلك، تفرض الحكومة العراقية متطلبات لتحسين البنية التحتية وتوسيع تغطية الشبكات لتلبية احتياجات العملاء، خاصةً في المناطق النائية والريفية التي تفتقر إلى تغطية الإنترنت .وفي هذا الصدد يتم فرض العديد من الضرائب والرسوم على شركات الاتصالات العراقية، ومنها **:(www.asiacell.com)**

(1) **ضريبة الدخل**: يتم فرض ضريبة على صافي أرباح الشركات بمعدل 15% إلى 35% اعتمادًا على إجمالي الإيرادات السنوية.

(2) **رسوم الترخيص:** تشمل التراخيص رسوم التشغيل السنوية ورسوم التجديد الدوري، زيادة على رسوم تطوير البنية التحتية التي تفرضها الحكومة مقابل تجديد التراخيص.

(3) **ضريبة القيمة المضافة:** يتم فرض ضريبة غير مباشرة تُحصل من العملاء ولكنها تؤثر على معدلات باستعمال، حيث يتم فرضها على الفواتير الشهرية للشركات.

(4) **رسوم خدمات البنية التحتية:** تُفرض رسوم إضافية لتحفيز شركات الاتصالات على توسيع شبكاتها لتشمل المناطق الريفية.

وبلغ مخصص ضريبة الدخل عن سنة 2023 مبلغ ومقداره (69) مليار دينار تسعة وستون مليار دينار) والذي يمثل نسبة تزيد عن 15% حسب قانون ضريبة الدخل بزيادة مقدارها (6) مليار دينار (ستة مليار دينار) تحوطاً من الشركة عن احتساب اية ضرائب اضافية(www.asiacell.com).

(ب) شركة زين العراق لتكنولوجيا الاتصالات

لقد احتلت شركة زين العراق مكانة رائدة كمحرك رئيسي لنمو مجموعة زين، بفضل حصتها السوقية الكبيرة واستثمارها في التقنيات الجديدة. ويؤكد توسع الشركة في المناطق الشمالية، وإطلاق خدمات الجيل الثالث، والإدراج

المتوقع في سوق العراق للأوراق المالية، على التزامها بالنمو على المدى الطويل والريادة في سوق الاتصالات السريعة التطور في العراق.**Ibrahim ،2021،(P.427-442) .**

خلال المدة من 2013 إلى 2019، شهدت شركة زين العراق تقلبات في الإيرادات والأرباح، مما يعكس التحديات والفرص التي واجهتها في سوق الاتصالات العراقي. بدأت الإيرادات في 2013 بـ 516 مليون دولار، مما يعكس استقرارًا أوليًا في العمليات التجارية، لكن في 2014، زادت الإيرادات قليلاً إلى 540 مليون دولار، مما يدل على وجود طلب مستقر على خدمات الشركة، ومع ذلك، شهدت الشركة تراجعًا طفيفًا في الإيرادات في 2015 إلى 520 مليون دولار، مما يشير إلى تأثير التحديات الاقتصادية المحتملة أو المنافسة في السوق.

انخفضت الإيرادات بشكل أكبر إلى 490 مليون دولار في عام 2016، مما يعكس ضغوطًا أكبر على الشركة، ولكن بحلول 2017، عادت الإيرادات للارتفاع إلى 520 مليون دولار، مما يعكس استعادة الطلب أو تحسين استراتيجيات الشركة. في 2018، استمرت الإيرادات في الزيادة لتصل إلى 550 مليون دولار، مما يعكس تحسن الظروف الاقتصادية أو نجاح الشركة في توسيع خدماتها. وفي 2019، استمرت هذه الاتجاهات الإيجابية مع تحقيق إيرادات قدرها 560 مليون دولار(انظر الجدول4).

توازنت الأرباح مع تحركات الإيرادات، حيث بدأت بـ 187 مليون دولار في 2013، ثم شهدت زيادة متواضعة في 2014 إلى 190 مليون دولار، ومع ذلك، فإن الأرباح انخفضت إلى 180 مليون دولار في 2015، مما يعكس تأثير التحديات المذكورة على الربحية. استمرت الأرباح في التراجع حتى 2016، حيث وصلت إلى 165 مليون دولار، مما يدل على ضغوط متزايدة على تكاليف التشغيل. في 2017، شهدت الأرباح تحسنًا طفيفًا إلى 172 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 185 مليون دولار في 2018، وبلغت الأرباح ذروتها في 2019 مع 200 مليون دولار، مما يعكس استعادة العوائد وزيادة كفاءة العمليات. (انظر الجدول 4).

جدول(4) ألاداء المالي لشركة زين العراق من حيث الإيرادات والأرباح للأعوام (2013- 2023)

السنة	الإيرادات (مليون دولار)	الأرباح (مليون دولار)	هامش الربح (%)	نمو إيرادات البيانات (%)
2013	516	187	36.2	-
2014	540	190	35.2	0
2015	520	180	34.6	-4
2016	490	165	33.7	-6
2017	520	172	33.1	3
2018	550	185	33.6	6

-	35.7	200	560	2019
2	36.7	220	600	2020
5	39.1	250	640	2021
7	40.8	290	710	2022
8	41	312	769	2023

المصدر: هيئة الاتصالات العراقية - الموقع الرسمي(https://cmc.iq/)

فضلاً عما سبق، يوضح الجدول (4)أن هامش الربح شهد تذبذبًا في تلك السنوات، فقد انخفض من 36.2% في 2013 إلى 34.6% في 2015، مما يعكس ضغوطًا على الربحية، ومع ذلك، شهد هامش الربح تحسنًا تدريجيًا ليصل إلى 35.7% في 2019، مما يدل على كفاءة متزايدة في إدارة التكاليف وزيادة الأرباح بالنسبة للإيرادات. بينما لم يتم قياس نمو إيرادات البيانات بشكل فعلي حتى 2014، كانت هناك علامات على تزايد أهمية خدمات البيانات بالنسبة لإيرادات الشركة، وهذا يظهر في الزيادة التدريجية في الإيرادات، مما يعكس التحول في احتياجات العملاء نحو خدمات البيانات. كما يمثل الجدول (5) أعلاه أداء شركة زين العراق في مجالي الإيرادات والأرباح على مدى خمس سنوات، من 2019 إلى 2023، إذ يُظهر الجدول تحسنًا مستمرًا في هذه المؤشرات الرئيسية، مما يعكس النمو الاستراتيجي والتطور الذي حققته الشركة خلال هذه الفترة. بدأت زين العراق بإيرادات بلغت 560 مليون دولار في عام 2019، واستمرت في تحقيق نمو متتابع حتى وصلت إلى 769 مليون دولار في عام 2023، هذا يمثل زيادة بنسبة 37.5% خلال خمس سنوات.

كما حققت زين العراق أرباحًا قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات بلغت 200 مليون دولار في 2019، وارتفعت إلى 312 مليون دولار في 2023، هذا يشير إلى نمو الأرباح بنسبة 56% خلال الفترة نفسها. شهد هامش الربح ارتفاعًا من 35.7% في 2019 إلى 41% في 2023، مما يعكس كفاءة التشغيل وزيادة الربحية في ظل ظروف السوق المتغيرة. بينما لم يتم تسجيل نسبة نمو في إيرادات البيانات في 2019، فقد بدأت تظهر زيادات ملموسة بدءًا من 2020، حيث حققت نموًا بلغ 2% في 2020، وارتفعت تدريجيًا إلى 8% في 2023. يشير هذا النمو إلى زيادة الطلب على خدمات الإنترنت والبيانات، خاصة مع التحول الرقمي الذي يشهده العراق، مما يساهم في تحسين الإيرادات الإجمالية للشركة ويعكس التوجه الاستراتيجي نحو تقديم خدمات مبتكرة. ولقد ارتفعت إيرادات زين العراق في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 14% لتصل إلى 253 مليون دولار أمريكي وارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 22% لتصل إلى 93 مليون دولار أمريكي.

(ت) شركة كورك تليكوم لتكنولوجيا الاتصالات

تعمل شركة كورك تيليكوم لتكنولوجيا الاتصالات في العراق منذ عام 2000، ووسعت نطاق عملها في عام 2007 بعد أن أصبحت واحدة من ثلاث شركات مرخصة للعمل على مستوى البلاد. واليوم، تخدم خدماتها أكثر من 45 مليون شخص في مختلف أنحاء العراق. تخدم كوريك محافظات العراق الثماني عشرة، وتقدم مجموعة شاملة من خدمات

الاتصالات اللاسلكية التي توفر حرية التنقل للمستهلكين والشركات والمستخدمين الحكوميين. من خلال باستعمال أحدث تقنيات GSM.

في عام 2013، بدأت الشركة بإيرادات بلغت 320 مليون دولار، مع أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك تصل إلى 50 مليون دولار، وأرباح صافية بقيمة 10 ملايين دولار، كانت هذه الأرقام مؤشراً على بداية مجدية لشركة ناشئة في سوق تعاني من عدم الاستقرار. على الرغم من النمو الطفيف في الإيرادات في عام 2014 إلى 340 مليون دولار، تراجعت الأرباح إلى 55 مليون دولار، مما يعكس ضغطاً على هوامش الربح بسبب تكاليف التشغيل المرتفعة أو الاستثمارات اللازمة لتحسين الخدمات. كما شهدت الشركة انخفاضاً في الإيرادات إلى 300 مليون دولار في عام 2015، مع أرباح صافية 12 مليون دولار، مما يدل على التحديات التي واجهتها في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

جدول (5) ألاداء المالي لشركةكورك تيليكوم للأعوام (2013- 2023)

سنة	الإيرادات (مليون دولار)	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك (مليون دولار)	الأرباح الصافية (مليون دولار)
2013	320	50	10
2014	340	55	15
2015	300	40	12
2016	280	35	8
2017	290	45	18
2018	330	80	30
2019	360	90	35
2020	300	70	25
2021	320	75	28
2022	310	72	26
2023	340	85	32

المصدر: هيئة الاتصالات العراقية - الموقع الرسمي(https://cmc.iq/)

بدأت شركة كورك تليكوم بالتعافي في عام 2016، مع تراجع الإيرادات إلى 280 مليون دولار لكن مع تحسن ملحوظ في كفاءة العمليات حيث ارتفعت الأرباح إلى 35 مليون دولار. في عام 2017، ارتفعت الإيرادات إلى 290 مليون دولار، مما يدل على نجاح استراتيجيات الشركة في جذب المزيد من المشتركين، مع زيادة الأرباح إلى 45 مليون دولار. أخيراً، في عام 2018، شهدت الشركة قفزة كبيرة في الأداء، إذ وصلت الإيرادات إلى 330 مليون دولار مع أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك بلغت 80 مليون دولار، مما يعكس تحسناً كبيراً في الكفاءة التشغيلية وزيادة في قاعدة المشتركين، هذا التحسن يمكن أن يُعزى إلى استراتيجيات التسويق الفعالة وتحسين جودة الخدمة، مما جعل الشركة تتمتع بميزة تنافسية في السوق العراقي (انظر الجدول5).

حققت شركة كورك تليكوم عام 2019 إيرادات بلغت 360 مليون دولار، إذ شهدت الشركة زيادة ملحوظة في عدد المشتركين وإطلاق خدمات جديدة، كانت هذه المدة تعد ذروة الأداء قبل التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19. وحققت شركة كورك تليكوم أرباحًا قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك قدرها 90 مليون دولار، مع أرباح صافية بلغت 35 مليون دولار، مما يعكس كفاءة العمليات والقدرة على تحقيق الربحية في ظروف السوق المستقرة.

فى عام 2020، تراجعت الإيرادات إلى 300 مليون دولار بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على الإنفاق الاستهلاكي، فقد أسفرت تدابير الإغلاق وتخفيض الإنفاق عن انخفاض حاد في الطلب على خدمات الإنترنت، بينما تراجعت الأرباح إلى 70 مليون دولار بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات، مما أدى إلى تقليص الأرباح الصافية إلى 25 مليون دولار، وأثر هذا التراجع على استثمارات الشركة في تطوير الخدمات.

فضلاً عما سبق، يشير الجدول (5) الى ان الإيرادات اخذت بالتزايد عام 2021، عندما سجلت 320 مليون دولار. مع عودة الأنشطة الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الإنترنت للعمل والدراسة عن بُعد، ساهمت هذه العوامل في استعادة بعض النمو. ومع انتعاش الإيرادات، ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك إلى 75 مليون دولار، بينما وصلت الأرباح الصافية إلى 28 مليون دولار، مما يشير إلى تحسن الأداء المالي. فى عام 2022، وشهدت الإيرادات تراجعًا طفيفًا إلى 310 مليون دولار، عندما استمرت الضغوط الناتجة عن المنافسة الشديدة في السوق والضغط على الأسعار، بينما تراجعت الأرباح مرة أخرى إلى 72 مليون دولار، مع انخفاض الأرباح الصافية إلى 26 مليون دولار. كانت هذه النتائج نتيجة لزيادة المنافسة والضغوط الاقتصادية.

كذلك حققت كورك تليكوم نموًا ملحوظًا في الإيرادات ليصل إلى 340 مليون دولار في عام 2023؛ إذ تمثل هذه الزيادة نجاحًا في استراتيجيات الشركة للتوسع وتعزيز خدماتها، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية، ثم حققت الشركة أرباحًا قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك قدرها 85 مليون دولار، بينما كانت الأرباح الصافية 32 مليون دولار؛ إذ تعكس هذه الأرقام نجاح الشركة في تحسين كفاءة التشغيل وزيادة قاعدة المشتركين (انظر الجدول5)

الاستنتاجات

(1) لقد أكدت تحليلات البحث التطبيقية على أن كفاءة أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بمرونة البيئة الاستثمارية المحفزة لمعدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن قناعة متخذي القرارات بالتحول نحو البيئة التنافسية التي يقودها الاقتصاد الرقمي.

(2) لا يزال الاقتصاد العراقي يشهد غياب سياسات تكنو-اقتصادية تنطوي على أهدافمشتركةأوتعاونمشتركيُساعدهاعلىتحسينإنتاجيتهاوزيادةالقدرةالتنافسيةلهياكلهاومؤسساتها الاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

(3) ضعف استثمار براءات الاختراع في بيئة الاقتصاد العراقي بوصفه من مخرجات البحث والتطوير بسبب عدم قدرة المخترعين على استثمار اختراعهم بأنفسهم، لغياب المؤسسات المصرفية المتخصصة بتحويل براءات الاختراع إلى نماذج قابل للترويج والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(4) شهد قطاع تكنولوجيا الاتصالات في العراق نمواً نسبياً رغم ضعف نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي من الناتج المحلي الاجمالي بوصفه من مدخلات الاقتصاد الرقمي التي بلغت نحو (0.045%) في عام 2021، بسبب التوسع في الاعتماد على الموارد الهايدروكاربونية ؛ ولاسيما النفط والغاز، مما أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات المادية وزيادة حجم القوى العاملة التقليدية.

التوصيات

(1) ضرورة تحرير أسواق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ضغوط الاحتكار واحتكار القلة والتشجيع على مزايا سوق المنافسة كونها تنطوي على تأثير فعال في انخفاض سلة أسعار التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية بغية تنمية بيئة الاقتصاد الرقمي.

(2) ضرورة شراكة القطاعين العام والخاص في دعم أنشطة البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية ابتكار خدمات نوعية جديدة من أجل زيادة المزايا التنافسية وخلق فرص عمل وتقليص معدلات الفقر. وذلك عبر زيادة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي.

(3) توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتطور ونمو الإنتاجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالاتبهدف جذب الاستثمارات الدولية والإقليمية والمحلية، عبر تهيئة بنية تحتية تكنولوجية وبيئة قانونية محفزة لنمو أنشطة الابتكار التكنولوجي وتطبيقاته في الذكاء الاصطناعي.

(4) ينبغي على حكومة العراقية زيادة الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بغية توسيع الهياكل الأساسية القائمة، وتطوير مهارات القوى العاملة في القطاع المعني من خلال برامج تعليمية وتدريبية تستحدثها المؤسسات الأكاديمية والمهنية.

(5) الالتزام بأجراء إصلاحات جذرية في قطاع التعليم العالي وامتداداته عبر تجديد النظم التعليمية وتطبيق برامج الجودة الشاملة، وإعادة هيكلة الحوافز المادية والمعنوية للكفاءات العلمية باتجاه خلق بيئة ملاءمة لتنمية رأس المال البشري ،عبر تصميم برامج تعليمية وتدريبية تستجيب لمتطلبات سوق العمل في بيئة الاقتصاد الرقمي من خلال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالتعليم والتدريب، مما يتطلب تحديث المناهج التقليدية من قبل المؤسسات الحكومية ذات الصلة، فضلاً عن زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر

أولا: مصادر العربية

(1) الامم المتحدة، الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، بيروت، 2013.

(2) البرهان، صالح مهدي صاحي، تحليل الفجوة التكنولوجية في بيئة اقتصاد المعرفة بيئات ESCWA، EURO حالة دراسية، كلية الادارة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة،2009.

(3) بن قانه اسماعيل محمد، اقتصاديات التنمية، دار اسامه للنشر، عمان، الأردن، 2012.

(4) الجاسم، جعفر، تكنولوجيا المعلومات، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

(5) خواجكية، محمد هشام، تجربة السعودية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، سلسلة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الخاصة بالقطاعين العام والخاص مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

(6) شاهين ،عبد الحليم ، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط عدد 73، الكويت ، 2021.

(7) الشوابكة، عدنان عواد، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

(8) صندوق النقد الدولي، وإنجازات الخصخصة في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2002.

(9) القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

(10) الكساسبة، وصفي، تحسين فاعلية الاداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار يازوري للنشر والتوزيع، ط (1)، الأردن ،2011.

(11) الليثي، محمد علي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية،1974.

(12) محمد، جعفر قاسم، خصخصة قطاع الخدمات في الميزان الاقتصادي - تطبيقات مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

(13) المهداوي، وفاء جعفر، دور الدولة في اشباع الحاجات الاساسية، مقاربات في الفكر والتطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (19)، بغداد، 2007.

(14) هاجن، أفريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الأردني، عمان، 1998.

(15) الوحيد، مهدي علي، ومجيد، هلال ادريس، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار الأمل، بغداد،2008.

(16) ولعلو، فتح الله، مدخل للدراسات الاقتصادية، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار النشر الغربية، الدار البيضاء، 1974.

(17) يوسف، عمران عباس وعبود، لقاء شاكر، قياس إثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو الاستثمار في العراق، دراسة تحليلية للمدة (2004-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 128، 2021.

(18) يونس، عبد الزهرة فيصل، فلسفلة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2016.

خامسا: مصادر الاجنبية

(1) Carlota Perez، Technological Revolution، Paradigm Shifts and Socio-Institutional Change in، Reinert Erik (Ed)، Globalization Economic Development and Inequality: An alternative Perspective، Edward Elgar، Cheltenham، U.K، Northampton، MA، USA، 2004.

(2) Ibrahim، M. F. The role of Organizational efficiency in Organizational success of organizations: field research in Zain Telecom in Iraq. Baghdad College of Economic Sciences University Journal (BCESUJ)، 64(4)، 2021..

(3) James، Harrigan، Technology Factor Supplies and International Specialization: Estimating the Neoclassical Model، American Economic Association، NO.4، Vol87، United State، 1997.

(4) P. J. Richardson، R. Boyd، Homage to Ricardo، Malthus، Toward a General Theory of Population، Economic Growth، Environmental Deterioration، Wealth and Poverty، Human Ecology Review، No. 4، University of California، 1988.

(5) Rahouma، Abdul Salam Masoud، Privatization Experiences and Its Effects on Raising Economic Efficiency، Journal of Economic Sciences، No. 16، 2007 .

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

(1) https://moc.gov.iq/

(2) www.asiacell.com .

(3) الموقع الرسمى لشركة آسيا سيل للاتصالات https://www.asiacell.com/personal

(4) هيئة الاتصالات العراقية - الموقع الرسمي(https://cmc.iq/)